

الاجابة النموذجية لامتحان مقياس اقتصاد بنكي معمق

الاجابة على السؤال الاول (4 نقاط)

- الأثر التآذري (L'effet Synergique) : يحدث من خلال فكرة زيادة الكل عن الجزيئات المكونة له أي ان يكون الكل يفوق المحصلة الحسابية للأجزاء المكونة له (مبدأ $2+2=5$) حيث يؤدي لعدة مزايا للاندماج المصرفي كوفرات الحجم و فتح أسواق جديدة و تحسين الربحية. (1 نقطة)
- رأس المال التكميلي أو المساند: تتكون من:
 - الاحتياطات غير المعلنة، وتكون بموافقة السلطات الرقابية ؛
 - احتياطات إعادة تقييم الأصول، حيث يخصم ما نسبته 55% منها لإمكانية تذبذب قيمتها؛
 - مخصصات المخاطر، لا تتعدى 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة؛
 - القروض المساندة وهي التي تزيد فترة استحقاقها عن 05 سنوات والاقتراض التساهمي، ويشترط أن لا تزيد قيمتها عن 50% من رأس المال الأساسي.
 - المحذوفات: يحذف من رأس المال الأساسي ما يلي: شهرة البنك إذا تضمنتها الأصول، الاستثمار في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.(1.5 نقطة)
- أثر العدوى في الاسواق المالية: أى انتقال الأزمات المالية - مثل تلك الخاصة بأسعار العملة أو انهيار أسواق الأسهم - وانتشارها في دول أخرى و هو نتاج الترابط الكبير بين الاسواق المالية و الذي دعمته عملية التحرير المالي خاصة مع ازالة القيود التنظيمية (1.5 نقطة)

الاجابة على السؤال الثاني (5 نقاط)

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال التكميلي}}{\text{مجموع المخاطر المحتملة المرجحة}} \leq 8\%$$

(2 نقاط)

مع الشرح لمختلف العناصر (3 نقاط)

الاجابة على السؤال الثالث (5 نقاط)

تشمل سياسة التحرير المالي ثلاثة جوانب رئيسية هي: تحرير النظام المصرفي الداخلي، تحرير الأسواق المالية و تحرير حساب رأس المال

1 - تحرير النظام المصرفي الداخلي و الذي يشمل ثلاثة عناصر أساسية: (3 نقاط)

• تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة: ويتحقق ذلك عن طريق الحد من الرقابة على أسعار الفائدة الدائنة والمدينة والتخلي عن سياسة التحديد الإداري لها، وتركها حرة تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضي الأموال والطالبين لها للاستثمار.

• تحرير القروض: ويتحقق ذلك عن طريق الحد من عملية توجيه الائتمان نحو القطاعات التي تعتبرها الحكومة أولوية للتمويل على حساب قطاعات أخرى، والحد من وضع سقف ائتمانية على القروض الممنوحة لبعض القطاعات، وبالإضافة لذلك إلغاء أو خفض نسب الاحتياطات الإجبارية المفروضة على البنوك التجارية.

• تحرير المنافسة البنكية: والذي يتحقق بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك الخاصة برأس مال محلي أو أجنبي، وكذلك إلغاء القيود التي تمنع خلق بنوك ومؤسسات مالية متخصصة وشاملة.

2- تحرير الأسواق المالية : يتم ذلك بواسطة إزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأصول والأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية الصادرة في بورصة القيم المنقولة (كالأسهم والمشتقات المالية)، والحد من إجبار توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد أي إلغاء الحواجز أمام خروج الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل والأرباح الناتجة عنها. (1 نقطة)

3- تحرير حساب رأس المال : ويتضمن العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على المعاملات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وعدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل صرف العملة المحلية. كذلك يتضمن تحرير تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الاقتصاد، وحرية التعامل بمختلف أشكال رؤوس الأموال كالاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحافظ المالية كالأسهم والسندات والمعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية والمعاملات المتعلقة بالثروات الشخصية والمعاملات المتعلقة بالديون كالقروض البنكية والالتزامات والتسهيلات الائتمانية المقدمة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، والديون المستحقة على الديون الجديدة والتعامل بالنقد الأجنبي. (1 نقطة)

الإجابة على السؤال الرابع (6 نقاط)

- مفهوم الازمة المالية (1 نقطة)
- أنواع الأزمات المالية :
- الأزمات المصرفية: (مع الشرح) 1.5 نقطة
- أزمات العملة وأسعار الصرف: (مع الشرح) 1 نقطة
- أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات" (مع الشرح) 1 نقطة
- سبب حدوث أزمة الرهن العقاري هي أزمة مصرفية (مع التبرير) 1.5 نقطة